

Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار الخامس - العدد الخامس عشر || تاريخ الإصدار 2026-06-20



تحولات مفاهيم الدولة والسلطة في الفكر السياسي القديم وانعكاساتها على النظم السياسية المعاصرة  
Transformations of the Concepts of State and Authority in Ancient Political Thought and Their Reflections  
on Contemporary Political Systems

م.م نور عبدالله كاظم

Noor Abdullah Kazim

ماجستير علوم سياسية - التخصص الدقيق العلاقات الاقتصادية الدولية  
تدريسية في كلية القانون جامعة البيان

DOI: <https://doi.org/10.64355/agjhss51512>

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA)

Clarivate | ProQuest

Ulrichsweb™



معرفة  
e-Marefa



شبكة المعلومات العربية  
Arab Educational Information Network

AskZad

ORCID  
Connecting Research  
and Researchers

INTERNATIONAL  
Scientific Indexing

CC creative commons

### المخلص:

تناولت الدراسة التحولات المفاهيمية التي شهدتها مفهوما الدولة والسلطة في الفكر السياسي منذ العصور القديمة وصولاً إلى الدولة المعاصرة، مع التركيز على انتقال الدولة من نموذج السلطة المطلقة والقوة المادية إلى الدولة القانونية الحديثة القائمة على الدستور وسيادة القانون. كما بحثت الدراسة تطور مفهوم السلطة من الإكراه المباشر إلى الهيمنة الرمزية والقوة الناعمة في ظل التحولات الفكرية والسياسية الحديثة. وناقشت تأثير العولمة والثورة الرقمية والتطور التكنولوجي في إعادة تشكيل وظائف الدولة وسيادتها، فضلاً عن بروز مفاهيم الحكمانية والشبكات العابرة للحدود والتكنولوجيا السياسية. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والمنهج المقارن لتحليل هذه التحولات واستشراف مستقبل الدولة الحديثة. وتوصلت الدراسة إلى أن الدولة لا تعيش مرحلة انهيار، بل تمر بعملية إعادة صياغة لوظائفها وآليات سلطتها بما ينسجم مع التحولات العالمية المعاصرة.

**الكلمات المفتاحية:** الدولة الحديثة، السلطة السياسية، العولمة، الحكمانية الرقمية.

### Abstract:

This study examined the conceptual transformations of the notions of the state and authority in political thought from ancient times to the contemporary state, with a focus on the transition from absolute authority and material power to the modern constitutional state based on the rule of law. The study also explored the evolution of authority from direct coercion to symbolic domination and soft power within the framework of modern political and intellectual transformations. Furthermore, it discussed the impact of globalization, the digital revolution, and technological advancement on reshaping the functions and sovereignty of the state, alongside the emergence of governance, transnational networks, and political technocracy. The study relied on the historical, descriptive-analytical, and comparative approaches to analyze these transformations and anticipate the future of the modern state. The study concluded that the contemporary state is not experiencing collapse, but rather a process of restructuring its functions and mechanisms of authority in line with contemporary global transformations.

**Keywords:** Modern State, Political Authority, Globalization, Digital Governance.

### المقدمة

تعد الدولة الظاهرة السياسية الأكثر تعقيداً في تاريخ الفكر البشري، إذ لم تكن يوماً كياناً ثابتاً جامداً، بل خضعت لتحولات فكرية ووظيفية عميقة ارتبطت بتطور المجتمعات البشرية وتغير أنماط السلطة والسيادة فمنذ التصورات الفلسفية الأولى عند أفلاطون وأرسطو، مروراً بفلسفة العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو، وصولاً إلى الدولة القانونية الحديثة، ظل مفهوم الدولة يتغير تبعاً لتحولات الفكر السياسي والواقع الاجتماعي، كما أن مفهوم السلطة ذاته شهد انتقالاً من الاعتماد على الإكراه المادي المباشر والقوة العسكرية إلى أنماط أكثر تعقيداً تعتمد على الهيمنة الرمزية والقوة الناعمة والتأثير الإعلامي والثقافي، وهو ما برز بوضوح في تحليلات ماكس فيبر وميشيل فوكو وأنطونيو غرامشي وفي ظل العولمة والثورة الرقمية والفضاء السيبراني، باتت الدولة تواجه تحديات غير مسبوقة تمس جوهر سيادتها ووظائفها التقليدية، الأمر الذي أفرز تحولات جديدة في أنماط الحكم والإدارة السياسية، وفتح المجال أمام بروز مفاهيم الحكمانية والشبكات العابرة للحدود والتكنولوجيا السياسية

### أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسعى إلى

1- تفكيك التحولات المفاهيمية للدولة والسلطة في الفكر السياسي

2- تحليل أثر العولمة والتكنولوجيا في إعادة تشكيل السيادة

3- فهم التحول من السلطة القسرية إلى القوة الناعمة والهيمنة الرمزية

4- دراسة أزمة الديمقراطية التمثيلية وصعود النماذج التكنوقراطية

5- استشراف مستقبل الدولة في ظل الحكمانية الرقمية والشبكية

### إشكالية البحث:

إلى أي مدى استطاعت الدولة المعاصرة الحفاظ على جوهر سلطتها وسيادتها في ظل التحولات الفلسفية والواقعية المعاصرة؟ وهل تمثل الحكمانية تطوراً للدولة أم إعلاناً عن تراجع نموذج الدولة التقليدية؟

### منهج البحث:

لغرض الإحاطة بإشكالية الدراسة والإجابة على تساؤلاتها اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع المسار التطوري لمفهوم الدولة فلسفياً والمنهج الوصفي التحليلي لتفكيك آليات اشتغال السلطة المعاصرة وتأثير المتغيرات التكنولوجية عليها بالإضافة إلى المنهج المقارن لاستشراف الفوارق الجوهرية بين النظم الإدارية التقليدية ونماذج الحكمانية الحديثة.

### فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الدولة المعاصرة لا تعيش مرحلة انهيار، بل تمر بعملية إعادة صياغة لوظائفها وآليات سلطتها بما يتلاءم مع ضغوط العولمة والتدفق المعلوماتي والتطور التكنولوجي.

### المبحث الأول: التطور المفاهيمي للدولة والسلطة في الفلسفة السياسية

مر مفهوم الدولة والسلطة بمراحل متعددة من التطور عبر التاريخ، تبعاً لتطور المجتمعات الإنسانية وطبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية فيها. ففي المجتمعات القديمة كانت السلطة تقوم على القوة والنفوذ، إذ كانت القبيلة أو الجماعة تخضع لسلطة الزعيم الذي يتولى إدارة شؤونها وحمايتها، ولم تكن هناك قواعد قانونية واضحة تنظم ممارسة السلطة أو تحدد حقوق الأفراد وواجباتهم<sup>(1)</sup> ومع تطور المجتمعات وظهور الكيانات السياسية المنظمة، بدأ مفهوم الدولة يتخذ شكلاً أكثر استقراراً، فأصبحت الدولة تمثل السلطة العليا التي تتولى حفظ الأمن وتنظيم شؤون المجتمع. وخلال العصور الوسطى ارتبطت السلطة السياسية بالدين، حيث كان الحاكم يُعد صاحب سلطة مستمدة من الإرادة الإلهية، الأمر الذي أدى إلى اتساع صلاحياته وعدم خضوعه لقيود قانونية حقيقية<sup>(2)</sup>.

إلا أن التحولات الفكرية والسياسية التي شهدتها العصر الحديث أسهمت في ظهور مفهوم جديد للدولة يقوم على الإرادة الإنسانية والعقد الاجتماعي، حيث أصبحت الدولة تُفهم باعتبارها تنظيمياً سياسياً ينشأ لتحقيق الأمن والاستقرار وحماية حقوق الأفراد. وبدأت السلطة السياسية تُمارس على أساس القوانين والأنظمة بدلاً من الاعتماد على القوة أو الشرعية الدينية فقط<sup>(3)</sup> ومع تطور الفكر السياسي الحديث، ظهر مفهوم الدولة القانونية التي تقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أهمها سيادة القانون، وخضوع جميع الأفراد والسلطات لأحكام الدستور، وضمان الحقوق والحريات العامة، إضافة إلى تنظيم العلاقة بين السلطات داخل الدولة بما يمنع الاستبداد ويحقق التوازن السياسي<sup>(4)</sup>.

كما أصبح مفهوم السلطة مرتبطاً بالمسؤولية القانونية والسياسية، فلم تعد السلطة مجرد وسيلة للسيطرة وفرض النفوذ، بل أصبحت وظيفة تهدف إلى إدارة شؤون المجتمع وتحقيق المصلحة العامة وفق قواعد دستورية وقانونية محددة، وهو ما انعكس بصورة واضحة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة التي تقوم على مشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة ومراقبة السلطة السياسية

وبذلك يمكن القول إن مفهوم الدولة والسلطة شهد انتقالاً تدريجياً من الحكم القائم على القوة والسلطة المطلقة إلى الدولة القانونية الحديثة التي تستند إلى الدستور والقانون وتحترم الحقوق والحريات العامة

(1) أحمد عبدالمعطي، تاريخ الفكر السياسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص41.

(2) محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص56.

(3) عبدالرزاق السنهوري، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبية أم شرقية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص73.

(4) سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص27.

### المطلب الأول: من الدولة التعاقدية الكلاسيكية إلى الدولة القانونية

ظهر مفهوم الدولة الحديثة بصورة واضحة مع نظريات العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، حين حاول فلاسفة السياسة تفسير أصل السلطة السياسية وشرعية الحكم بعيداً عن التبريرات الدينية التقليدية يرى توماس هوبز في كتابه (اللفيائتان) (5) الذي انطلق من نظرة تشايمية على أن الإنسان في حالة الطبيعة يعيش في صراع دائم، ولذلك يتنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم لصالح سلطة مركزية قوية تحفظ الأمن والاستقرار وقد مثل هذا التصور الأساس النظري للدولة السيادية المطلقة أما جون لوك (6) فقد خالف هوبز جزئياً، إذ اعتبر أن الدولة تقوم لحماية الحقوق الطبيعية للأفراد، وعلى رأسها الحرية والملكية، وأن السلطة السياسية مقيدة بالقانون وإرادة المجتمع في حين ذهب جان جاك روسو (7) إلى أن السيادة للشعب، وأن الإرادة العامة تمثل مصدر الشرعية السياسية، وهو ما شكل الأساس الفكري للديمقراطية الحديثة ومع تطور الدولة الحديثة، انتقل الفكر السياسي من مفهوم الدولة التعاقدية إلى مفهوم الدولة القانونية، التي تقوم على:

سيادة القانون، الفصل بين السلطات، خضوع الحاكم والمحكوم للقواعد الدستورية وحماية الحقوق والحريات العامة.

ومع التطور التدريجي لمفهوم الدولة الحديثة، انتقل الفكر السياسي من فكرة الدولة التعاقدية إلى مفهوم الدولة القانونية، وهي الدولة التي تخضع فيها السلطة للقانون، ويكون الدستور هو المرجع الأعلى المنظم للعلاقة بين السلطات والأفراد وتقوم الدولة القانونية على مجموعة من المبادئ الأساسية تتمثل في سيادة القانون، والفصل بين السلطات، وخضوع الحاكم والمحكوم للقواعد الدستورية، فضلاً عن حماية الحقوق والحريات العامة وقد أسهم مونتسكيو في ترسيخ مبدأ الفصل بين السلطات (8) باعتباره ضماناً لمنع الاستبداد السياسي وبذلك أصبحت الدولة القانونية تمثل تطوراً نوعياً في مفهوم الدولة، حيث لم تعد السلطة مجرد قوة قهرية، بل أصبحت سلطة مقيدة بالقانون والمؤسسات الدستورية

يعد مفهوم الدولة من المفاهيم الأساسية التي شغلت الفكر السياسي والقانوني عبر مراحل التاريخ المختلفة، إذ ارتبط تطوره بتطور المجتمعات الإنسانية وتغير طبيعة العلاقة بين السلطة والأفراد. وقد مرّ مفهوم الدولة بتحوّلات فكرية وسياسية مهمة، كان أبرزها الانتقال من فكرة الدولة التعاقدية الكلاسيكية إلى مفهوم الدولة القانونية الحديثة. ويُعد هذا التحول من أهم التطورات التي شهدتها الفكر السياسي، لأنه نقل الدولة من كونها مجرد سلطة تستند إلى القوة والسيادة المطلقة إلى دولة تقوم على القانون والمؤسسات الدستورية واحترام الحقوق والحريات العامة (9) ظهرت فكرة الدولة التعاقدية في إطار محاولات تفسير أصل السلطة السياسية بعيداً عن النظريات الدينية التقليدية التي كانت تمنح الحاكم سلطة مطلقة مستمدة من الحق الإلهي. وقد استندت فكرة العقد الاجتماعي إلى تصور مفاده أن الأفراد عاشوا في مرحلة سابقة تُعرف بحالة الطبيعة، وهي مرحلة لم تكن فيها سلطة سياسية منظمة، مما أدى إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار. ومن ثمّ اتجه الأفراد إلى إنشاء سلطة سياسية تنظم حياتهم وتحمي مصالحهم المشتركة، وذلك بموجب عقد افتراضي يتنازل فيه الأفراد عن جزء من حرياتهم مقابل حصولهم على الأمن والاستقرار (10).

وقد شكّلت الدولة التعاقدية الكلاسيكية مرحلة مهمة في تطور الفكر السياسي، لأنها أسهمت في ترسيخ فكرة أن الدولة ليست ظاهرة مقدسة أو أبدية، وإنما هي نتاج إرادة بشرية واتفق اجتماعي يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة كما أسهمت هذه النظرية في إضعاف فكرة الحكم المطلق التي كانت سائدة في أوروبا خلال العصور الوسطى، إذ أصبحت شرعية السلطة مرتبطة بقبول المجتمع لا بالإرادة الدينية فقط (11).

إلا أن الدولة التعاقدية، رغم أهميتها الفكرية، لم تكن كافية لضمان حماية الحقوق والحريات بصورة فعلية، وذلك لأن السلطة السياسية بقيت في كثير من الأحيان تمارس اختصاصاتها بصورة واسعة قد تؤدي إلى التعسف والاستبداد. ولهذا ظهرت الحاجة إلى تطوير مفهوم الدولة بحيث لا تكون السلطة مطلقة حتى وإن استندت إلى العقد الاجتماعي، وإنما تكون مقيدة بقواعد قانونية ودستورية تضمن حماية الأفراد من تعسف السلطة ومن هنا بدأ التحول التدريجي نحو مفهوم الدولة القانونية (12)

(1) توماس هوبز، اللفيائتان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ترجمة ديانا حرب وبشرى صعب، دار النشر، أبو ظبي للثقافة، 2011، ص 121.

(6) جون لوك، رسالتان في الحكم المدني، ترجمة: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص 45.

(7) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، 2008، ص 45.

(8) مونتسكيو، روح القوانين، ترجمة: عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، 1953، ص 149.

(9) عبدالرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، ج 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص 312.

(10) محمد كامل ليلة، النظم السياسية: الدولة والحكومة، مصدر سبق ذكره، ص 58.

(11) أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 41.

(12) سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 73.

ويقصد بالدولة القانونية تلك الدولة التي تخضع فيها جميع السلطات لأحكام القانون، بحيث لا تكون هناك سلطة أعلى من القانون، ويخضع الحاكم والمحكوم للقواعد القانونية ذاتها. ويُعد مبدأ سيادة القانون الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الدولة القانونية، إذ يعني أن جميع أعمال السلطة يجب أن تستند إلى قواعد قانونية نافذة، وأن أي تصرف يصدر خلافاً للقانون يُعد باطلاً وقابلاً للمساءلة<sup>(13)</sup> وقد ارتبط ظهور الدولة القانونية بتطور الدساتير الحديثة واتساع المطالبة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، خصوصاً بعد الثورات السياسية التي شهدتها أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي طالبت بتقييد السلطة السياسية ومنع الاستبداد. فأصبح الدستور يمثل الأساس القانوني لتنظيم الدولة وتحديد اختصاصات السلطات العامة، كما أصبح احترام الحقوق والحريات من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية الحديثة<sup>(14)</sup>

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الدولة القانونية مبدأ الفصل بين السلطات، والذي يهدف إلى منع تركيز السلطة بيد جهة واحدة، لما قد يترتب على ذلك من استبداد سياسي وانتهاك للحقوق والحريات. ويقضي هذا المبدأ بتوزيع وظائف الدولة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بحيث تمارس كل سلطة اختصاصاتها بصورة مستقلة مع وجود نوع من الرقابة المتبادلة بينها لتحقيق التوازن السياسي والقانوني داخل الدولة<sup>(15)</sup> كما تقوم الدولة القانونية على مبدأ المشروعية، الذي يعني التزام السلطات العامة بأحكام القانون في جميع تصرفاتها وقراراتها. فلا يجوز للسلطة التنفيذية مثلاً اتخاذ أي إجراء إلا استناداً إلى نص قانوني يجيزه، كما يحق للأفراد الطعن في القرارات غير المشروعة أمام القضاء المختص. ويُعد القضاء المستقل من أهم الضمانات التي تكفل احترام مبدأ المشروعية وحماية الحقوق والحريات العامة

ولم يقتصر تطور الدولة القانونية على الجانب السياسي فقط، بل امتد إلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي، حيث أصبحت الدولة الحديثة مطالبة بالتدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية للأفراد، بعد أن كان دورها التقليدي يقتصر على حفظ الأمن والنظام العام.

ومن هنا ظهر مفهوم دولة المؤسسات ودولة الرعاية الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق التنمية وضمان الحد الأدنى<sup>(16)</sup> من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، إن التحول من الدولة التعاقدية الكلاسيكية إلى الدولة القانونية يمثل تطوراً مهماً في الفكر السياسي والقانوني، لأنه أسهم في إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والأفراد على أساس قانوني ودستوري يضمن حماية الحقوق والحريات ويمنع التعسف في استعمال السلطة. كما أن هذا التحول أدى إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية الدستورية، وأصبح احترام القانون معياراً أساسياً لشرعية الدولة الحديثة.

وبذلك يمكن القول إن الدولة القانونية تمثل المرحلة الأكثر تطوراً في مسار تطور الدولة، لأنها لم تعد تعتمد على القوة أو الإرادة المطلقة للحاكم، وإنما أصبحت تستند إلى الدستور والقانون والمؤسسات، وهو ما أسهم في تعزيز الاستقرار السياسي وحماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية داخل المجتمع.

#### المطلب الثاني: تحولات مفهوم السلطة (من الإكراه المادي إلى الهيمنة الرمزية والقوة الناعمة)

شهد مفهوم السلطة عبر التاريخ تحولات عميقة ارتبطت بتغير طبيعة المجتمعات وتطور الأنظمة السياسية والاقتصادية والثقافية. ففي المراحل التقليدية كانت السلطة تعتمد بصورة أساسية على الإكراه المادي واستخدام القوة المباشرة لإخضاع الأفراد والجماعات، سواء من خلال الجيش أو العقوبات أو أدوات القمع المختلفة. غير أن تطور الدولة الحديثة وظهور وسائل الإعلام والثورة الرقمية وانتشار العولمة أدت إلى انتقال تدريجي في طبيعة ممارسة السلطة، فأصبحت الهيمنة لا تقوم فقط على القوة الصلبة، بل تعتمد كذلك على التأثير الرمزي والإقناع والتوجيه الثقافي والنفسي

لقد ساهم مفكرون كثر في تفسير هذا التحول، مثل ماكس فيبر وميشيل فوكو وأنطونيو غرامشي وبيير بورديو وجوزيف ناي، إذ ركز كل منهم على جانب معين من آليات السلطة الحديثة. فبينما رأى فوكو أن السلطة أصبحت منتشرة داخل المؤسسات والخطابات اليومية، أشار غرامشي إلى مفهوم الهيمنة الثقافية التي تجعل المجتمع يقبل أفكار الطبقة المسيطرة بصورة طوعية. أما بورديو فقد وضح كيف تمارس السلطة عبر الرموز واللغة والتعليم، في حين قدم جوزيف ناي مفهوم القوة الناعمة بوصفها قدرة الدولة على التأثير والإقناع بدل الإكراه<sup>(17)</sup> وتكمن أهمية دراسة تحولات مفهوم السلطة في أن المجتمعات المعاصرة أصبحت تتأثر بشكل متزايد بوسائل غير مباشرة من السيطرة، مثل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والخطاب الثقافي والديني والإعلاني، الأمر الذي يجعل فهم طبيعة السلطة الحديثة ضرورة لفهم العلاقات السياسية والاجتماعية في

(13) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 95.

(14) سليمان الطماوي، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(15) ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص 111.

(16) محمد رفعت عبدالوهاب، النظم السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 136.

(17) بورديو، بيير، السلطة الرمزية، ترجمة: العديد من الباحثين، المركز الثقافي العربي، 1994، ص 27-35.

العصر الراهن تهدف هذه الدراسة إلى توضيح التحولات التي مر بها مفهوم السلطة من الإكراه المادي إلى الهيمنة الرمزية والقوة الناعمة، مع بيان أهم العوامل الفكرية والاجتماعية التي ساهمت في هذا الانتقال، إضافة إلى توضيح انعكاسات هذه التحولات على الفرد والدولة والمجتمع

أولاً: مفهوم السلطة وتطورات التاريخة

يعد مفهوم السلطة من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية والاجتماعية، لأنه يرتبط بتنظيم المجتمع وتوجيه سلوك الأفراد. وقد اختلفت تعريفات السلطة باختلاف المدارس الفكرية، إلا أنها تشترك في كونها القدرة على التأثير في الآخرين وإجبارهم أو إقناعهم بالامتثال لأوامر معينة في المجتمعات القديمة ارتبطت السلطة بالقوة العسكرية والهيمنة المباشرة، إذ كانت الإمبراطوريات تعتمد على الجيوش والعقوبات القاسية لإخضاع الشعوب. وكان الحاكم يُنظر إليه بوصفه صاحب القوة المطلقة التي تستند أحياناً إلى شرعية دينية أو قبلية. لذلك كانت السلطة آنذاك قائمة على الإكراه المادي بشكل واضح ومع ظهور الدولة الحديثة تطورت أشكال السلطة تدريجياً، فأصبحت المؤسسات القانونية والإدارية تلعب دوراً أساسياً في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وقد أشار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر إلى أن السلطة يمكن أن تستند إلى ثلاثة أنواع من الشرعية، وهي السلطة التقليدية، والسلطة الكاريزمية، والسلطة القانونية العقلانية. وهذا التحليل يوضح أن السلطة لا تعتمد فقط على القوة، بل تحتاج أيضاً إلى قبول اجتماعي يمنحها المشروعية<sup>(18)</sup>

في القرن العشرين بدأت التحولات الكبرى في مفهوم السلطة مع تطور المجتمعات الصناعية وانتشار التعليم ووسائل الإعلام. فقد أصبح من الصعب الاعتماد على القمع المباشر وحده، لأن المجتمعات الحديثة أكثر تعقيداً وتنظيماً. لذلك اتجهت الأنظمة السياسية إلى استخدام وسائل التأثير غير المباشر مثل الإعلام والدعاية والثقافة والتعليم كما ساهمت العولمة والثورة الرقمية في توسيع مفهوم السلطة، إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد، بل ظهرت شركات التكنولوجيا العملاقة والمؤسسات الإعلامية العالمية بوصفها قوى قادرة على تشكيل الرأي العام والتأثير في القرارات السياسية والاجتماعية. وهكذا انتقل مفهوم السلطة من التركيز على السيطرة المادية إلى الاهتمام بالتأثير النفسي والثقافي والرمزي.

ثانياً: الإكراه المادي بوصفه الشكل التقليدي للسلطة

يقصد بالإكراه المادي استخدام القوة المباشرة لإجبار الأفراد أو الجماعات على تنفيذ أوامر معينة. ويشمل ذلك استخدام العنف العسكري أو العقوبات القانونية أو التهديد بالسجن أو القتل أو الحرمان من الحقوق. وقد كان هذا الشكل من السلطة سائداً في أغلب الأنظمة القديمة والتقليدية اعتمدت الدول عبر التاريخ على أدوات القمع لضمان الاستقرار السياسي ومنع التمردات. فالجيش والشرطة والسجون كانت تمثل مؤسسات رئيسية لحماية النظام الحاكم. وكان الحاكم القوي يُقاس غالباً بقدرته على فرض الطاعة بالقوة وعليه فإن التطور الثقافي وارتفاع مستوى الوعي السياسي جعلت المجتمعات الحديثة أقل قبولاً بالسلطة القائمة على العنف المباشر لذلك بدأت الأنظمة السياسية تبحث عن وسائل أكثر فاعلية وأقل تكلفة للسيطرة على المجتمع، وهو ما أدى إلى بروز أشكال جديدة من الهيمنة ومن الأمثلة الواضحة على تراجع فعالية الإكراه المادي أن بعض الدول أصبحت تعتمد على توجيه الرأي العام وصناعة القبول الشعبي بدلاً من الاعتماد الكامل على القمع. فالتكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي جعلت من الصعب احتكار المعلومات والسيطرة المطلقة على المجتمعات بالقوة فقط.

ثالثاً: الهيمنة الرمزية وتحول السلطة إلى التأثير الثقافي

يعد مفهوم الهيمنة الرمزية من أهم المفاهيم التي فسرت التحول الحديث في طبيعة السلطة. ويقصد بها قدرة الفئات المسيطرة على فرض رؤيتها للعالم وقيمها الثقافية بصورة تجعلها تبدو طبيعية ومقبولة لدى المجتمع وقد ارتبط هذا المفهوم بشكل كبير بالفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي<sup>(19)</sup> الذي رأى أن الطبقة الحاكمة لا تسيطر بالقوة فقط، بل عبر الهيمنة الثقافية أيضاً. فالمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية تساهم في نشر أفكار معينة تجعل الأفراد يقبلون النظام القائم بوصفه أمراً طبيعياً أما عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو فقد طور مفهوم "العنف الرمزي"، وهو نوع من السيطرة غير المباشرة التي تمارس عبر اللغة والثقافة والتعليم والرموز الاجتماعية. ويرى بورديو أن الأفراد قد يخضعون للسلطة دون وعي لأنهم يتبنون القيم والمعايير التي تفرضها الفئات المهيمنة وتظهر الهيمنة الرمزية بوضوح في وسائل الإعلام الحديثة، حيث يتم توجيه الرأي العام من خلال الأخبار والإعلانات والأفلام والمسلسلات ومنصات التواصل الاجتماعي. فالإعلام لا ينقل الواقع فقط، بل يساهم في تشكيله وتحديد ما يعتبر مهماً أو مقبولاً.

(18) ميشيل فوكو، المراقبة والعقاب: ولادة السجن، ترجمة: علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990، ص 112-130.

(19) أنطونيو غرامشي، دفاتر السجن، ترجمة: فواز طرابلسي، دار الطليعة، بيروت، 1994، ص 55-72.

كما تلعب اللغة دوراً مهماً في ممارسة السلطة الرمزية، إذ يمكن استخدام الخطاب السياسي أو الإعلامي لتبرير السياسات أو تشويه الخصوم أو خلق صورة ذهنية معينة لدى الجمهور ولهذا أصبحت السيطرة على الخطاب العام من أهم أدوات السلطة الحديثة ومن الأمثلة المعاصرة على الهيمنة الرمزية تأثير المشاهير والمؤثرين الرقميين في تشكيل أنماط الاستهلاك والقيم الاجتماعية. فالكثير من الأفراد يتبنون أفكاراً سلوكيات معينة نتيجة التأثير بالرموز الثقافية والإعلامية، وليس نتيجة الإكراه المباشر إن خطورة الهيمنة الرمزية تكمن في أنها تجعل السيطرة تبدو طبيعية وغير مرئية، الأمر الذي يجعل مقاومتها أكثر صعوبة من مقاومة القمع المباشر ولذلك فإن السلطة الحديثة أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الإقناع وصناعة الرضا الاجتماعي بدلاً من استخدام (20) القوة العنيفة فقط

رابعاً: ميشيل فوكو وتحليل السلطة الحديثة

يعتبر الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو من أبرز المفكرين الذين درسوا تحولات السلطة في العصر الحديث. فقد رفض فكرة أن السلطة تتركز فقط في الدولة أو الطبقة الحاكمة، ورأى أنها تنتشر داخل جميع المؤسسات الاجتماعية مثل المدرسة والمستشفى والسجن والأسرة يرى فوكو أن السلطة الحديثة لم تعد تعتمد على العقاب العنيف فقط، بل أصبحت تمارس عبر المراقبة والانضباط وتنظيم السلوك اليومي. وقد وضح ذلك من خلال تحليله لفكرة "البانوبتيكون"، وهو نموذج للسجن يسمح بمراقبة السجناء باستمرار دون أن يعرفوا متى تتم مراقبتهم ويشير هذا النموذج إلى أن الإنسان قد يراقب نفسه بنفسه خوفاً من العقاب ومن خلال هذا التحليل أوضح فوكو أن السلطة الحديثة تهدف إلى إنتاج أفراد منضبطين (21) يلتزمون بالقواعد بصورة تلقائية فالمدرسة مثلاً لا تقوم فقط بالتعليم، بل تساهم في تشكيل سلوك الأفراد وتنظيم أوقاتهم وطريقة تفكيرهم كما أكد فوكو العلاقة الوثيقة بين السلطة والمعرفة، إذ إن إنتاج المعرفة يمكن أن يكون وسيلة للسيطرة. فالخبراء والمؤسسات العلمية والطبية والقانونية تملك سلطة تحديد ما هو طبيعي أو منحرف، وما هو مقبول أو مرفوض وفي العصر الرقمي أصبحت أفكار فوكو أكثر وضوحاً، حيث تمارس السلطة من خلال جمع البيانات والمراقبة الإلكترونية والخوارزميات التي توجه سلوك المستخدمين فالشركات الرقمية الكبرى تمتلك قدرة هائلة على التأثير في اختيارات الأفراد من خلال تحليل البيانات وتوجيه المحتوى وقد أدى هذا التحول إلى ظهور أشكال جديدة من السلطة أقل وضوحاً وأكثر تعقيداً، بحيث أصبح الفرد يشارك أحياناً في مراقبة نفسه وكشف بياناته طوعاً عبر استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية

خامساً: القوة الناعمة وتحولات النفوذ في العلاقات الدولية

ظهر مفهوم القوة الناعمة بشكل أساسي مع الباحث الأمريكي جوزيف ناي، الذي عرفها بأنها قدرة الدولة على تحقيق أهدافها من خلال الجاذبية والإقناع بدلاً من الإكراه أو دفع الأموال وتعتمد القوة الناعمة على عدة عناصر، منها الثقافة والقيم السياسية والسياسة الخارجية والصورة الإيجابية للدولة فالدول التي تمتلك ثقافة مؤثرة أو نظاماً تعليمياً متقدماً أو إعلاماً عالمياً تستطيع التأثير في الشعوب الأخرى (22) دون استخدام القوة العسكرية ومن أبرز أمثلة القوة الناعمة التأثير الثقافي الأمريكي من خلال السينما والموسيقى والجامعات وشركات التكنولوجيا. فالكثير من الناس حول العالم يتبنون أنماط الحياة والقيم المرتبطة بالثقافة الأمريكية نتيجة الانتشار الإعلامي والثقافي الواسع كما برزت دول أخرى في استخدام القوة الناعمة، مثل اليابان وكوريا الجنوبية اللتين استطاعتا نشر ثقافتهما عالمياً عبر الدراما والموسيقى والأفلام والتكنولوجيا. وقد ساهم هذا الانتشار الثقافي في تعزيز صورة هذه الدول وزيادة نفوذها الدولي

وفي العالم العربي بدأت بعض الدول تهتم بتعزيز قوتها الناعمة من خلال الإعلام والاستثمار الثقافي وتنظيم الفعاليات الدولية وتطوير السياحة والتعليم. لأن النفوذ في العصر الحديث لم يعد يعتمد فقط على القوة العسكرية أو الاقتصادية، بل أصبح مرتبطاً أيضاً بالصورة الذهنية والقدرة على التأثير الثقافي لكن القوة الناعمة ليست بديلاً كاملاً عن القوة الصلبة، بل غالباً ما يتم الدمج بينهما فيما يعرف بالقوة الذكية. فالدول الناجحة هي التي تستطيع استخدام أدوات الإقناع والتأثير إلى جانب امتلاك عناصر القوة التقليدية وقد ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز دور القوة الناعمة، إذ أصبحت الحملات الإعلامية الرقمية قادرة على التأثير في الرأي العام العالمي بسرعة كبيرة (23) كما أن المؤثرين الرقميين والمنصات الإلكترونية باتوا جزءاً من أدوات النفوذ الحديثة

(20) جوزيف ناي، " القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية"، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007، ص 18-40.

(21) أنطونيو غرامشي، مصدر سبق ذكره، ص 60.

(22) جوزيف ناي، مصدر سبق ذكره، ص 30.

(23) علي طاهر لقوس وملاح محمد، " السلطة الرمزية عند بيير بورديو"، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 15، الجزائر، 2016، ص 101-110.

#### سادساً: وسائل التواصل الاجتماعي والسلطة الرقمية

أدت الثورة الرقمية إلى ظهور شكل جديد من السلطة يعتمد على المعلومات والبيانات والخوارزميات فقد أصبحت شركات التكنولوجيا الكبرى تمتلك قدرة هائلة على التأثير في سلوك الأفراد وتوجيه اهتماماتهم تعمل منصات التواصل الاجتماعي على تشكيل الرأي العام من خلال التحكم في المحتوى الذي يظهر للمستخدمين، وهو ما يمنحها قوة رمزية كبيرة<sup>(24)</sup> فالمستخدم غالباً ما يعتقد أنه يختار بحرية، بينما تقوم الخوارزميات بتوجيه اهتمامه نحو محتويات محددة كما أن البيانات الشخصية أصبحت مورداً مهماً للسلطة الحديثة، إذ تستخدمها الشركات والحكومات لتحليل سلوك الأفراد والتأثير في قراراتهم الاستهلاكية والسياسية. وقد أثارت هذه المسألة نقاشات واسعة حول الخصوصية والحرية الرقمية ومن جهة أخرى وفرت التكنولوجيا فرصاً جديدة للمجتمعات لمقاومة السلطة التقليدية، حيث أصبح الأفراد قادرين على التعبير عن آرائهم وتنظيم الحملات الاجتماعية والسياسية عبر الإنترنت لذلك فإن الفضاء الرقمي يمثل ساحة صراع بين أشكال متعددة من السلطة والتأثير وقد أظهرت الأحداث السياسية في السنوات الأخيرة أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تؤدي دوراً مهماً في الحشد السياسي وصناعة الرأي العام. لكن هذه الوسائل قد تستخدم أيضاً في نشر الأخبار المضللة والتلاعب بالمعلومات وهكذا فإن السلطة الرقمية تجمع بين جوانب الإقناع والمراقبة والتوجيه، مما يجعلها أكثر تعقيداً من أشكال السلطة التقليدية

#### سابعاً: انعكاسات تحولات السلطة على المجتمع والفرد

أدت التحولات في مفهوم السلطة إلى تغيرات كبيرة في علاقة الفرد بالمجتمع والدولة. ففي الماضي كان الفرد يواجه السلطة بشكل مباشر من خلال القوانين والعقوبات، أما اليوم فإن التأثير يتم غالباً بطرق غير مباشرة عبر الإعلام والثقافة والتكنولوجيا وقد ساهم هذا التحول في زيادة أهمية الوعي النقدي، لأن الأفراد أصبحوا معرضين بشكل دائم لمحاولات التأثير<sup>(25)</sup> والتوجيه لذلك فإن التعليم والثقافة يلعبان دوراً مهماً في تعزيز قدرة المجتمع على التمييز بين المعلومات الحقيقية والدعاية الموجهة كما أن التحولات الحديثة جعلت الحدود بين الحرية والسيطرة أكثر تعقيداً. فالتكنولوجيا التي تمنح الأفراد حرية التعبير قد تتحول أيضاً إلى وسيلة للمراقبة وجمع البيانات

ومن الناحية السياسية، أصبحت الأنظمة التي تعتمد على الهيمنة الرمزية والقوة الناعمة أكثر قدرة على الاستمرار مقارنة بالأنظمة التي تعتمد فقط على القمع المباشر. لأن بناء القبول الاجتماعي يمنح السلطة شرعية أكبر ويقال من احتمالات الصراع لكن في المقابل، قد تؤدي الهيمنة الرمزية إلى تكريس أنماط من التبعية الفكرية والثقافية، خصوصاً عندما تسيطر قوى إعلامية أو اقتصادية كبرى على إنتاج المعرفة والثقافة لذلك فإن فهم طبيعة السلطة الحديثة يعد أمراً ضرورياً لحماية استقلالية الفرد وتعزيز المشاركة الواعية في الحياة الاجتماعية والسياسية يتضح من خلال هذه الدراسة أن مفهوم السلطة شهد تحولات عميقة انتقلت به من الاعتماد على الإكراه المادي والقوة المباشرة إلى أشكال أكثر تعقيداً تعتمد على الهيمنة الرمزية والقوة الناعمة. فقد أصبحت السلطة الحديثة تمارس عبر الثقافة والإعلام والتعليم والتكنولوجيا بقدر ما تمارس عبر المؤسسات الأمنية والعسكرية كما أظهرت الدراسة أن المفكرين المعاصرين، مثل فوكو وغرامشي وبورديو وجوزيف ناي، قدموا تحليلات مهمة لفهم طبيعة السلطة في العصر الحديث، حيث لم تعد السيطرة قائمة فقط على العنف، بل على القدرة على تشكيل الوعي وتوجيه السلوك وإنتاج القبول الاجتماعي. وأثبتت التطورات الرقمية أن السلطة أصبحت مرتبطة بالمعلومات والبيانات والخوارزميات، مما أدى إلى ظهور أشكال جديدة من النفوذ والتأثير. لذلك فإن المجتمعات المعاصرة تحتاج إلى تعزيز الوعي النقدي والثقافة الرقمية من أجل حماية حرية الأفراد ومواجهة أشكال الهيمنة غير المرئية

#### المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في تحول أدوار الدولة المعاصرة

شهدت الدولة المعاصرة خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة في طبيعة أدوارها ووظائفها، فلم تعد الدولة تقتصر على أداء الوظائف التقليدية المتمثلة بحفظ الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، بل أصبحت مطالبة بالتدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية التي أثرت بشكل مباشر في شكل الدولة وطريقة إدارتها للمجتمع إن تطور الحياة الإنسانية وازدياد الترابط بين دول العالم فرض على الدولة المعاصرة أن تعيد النظر في أدوارها وأساليب عملها، خصوصاً مع بروز العولمة، وتقدم التكنولوجيا، واتساع دور المنظمات الدولية، وظهور تحديات جديدة مثل الأزمات الاقتصادية والإرهاب والتغير المناخي. لذلك أصبح موضوع تحول أدوار الدولة من أهم الموضوعات التي تشغل الباحثين في العلوم السياسية والإدارة العامة.

(24) كلثوم بن عبدالرحمان، "مقاربة مفاهيمية في مفهوم نظرية السلطة الرمزية وكيفية توظيفها للأسما للرمزي لدى بيير بورديو"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 31، الجزائر، 2017، ص 223-236.

(25) سعد الدين إبراهيم، القوة الناعمة في العالم العربي، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 77.

### أولاً: العوامل السياسية المؤثرة في تحول أدوار الدولة

تعد العوامل السياسية من أبرز الأسباب التي ساهمت في تغيير أدوار الدولة المعاصرة، إذ إن طبيعة النظام السياسي والعلاقات الدولية تؤثر بشكل مباشر في كيفية ممارسة الدولة لوظائفها. ومن أهم هذه العوامل انتشار الديمقراطية، وتزايد دور المؤسسات الدولية، والتحويلات التي شهدتها النظام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة لقد أدى انتشار الأنظمة الديمقراطية إلى زيادة اهتمام الدولة بحقوق الإنسان والحريات العامة والمشاركة السياسية، فأصبحت الدولة مسؤولة عن توفير بيئة سياسية مستقرة تسمح للمواطنين (26) بالمشاركة في صنع القرار. كما أن تزايد دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي جعل الدولة مضطرة إلى الالتزام بالاتفاقيات والقوانين الدولية فإن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي ساهم في ظهور نظام عالمي جديد قائم على الانفتاح السياسي والاقتصادي، مما دفع كثيراً من الدول إلى تعديل سياساتها الداخلية والخارجية بما ينسجم مع المتغيرات الدولية. ومن الملاحظ أيضاً أن الأزمات السياسية والصراعات الإقليمية دفعت الدول إلى توسيع دورها الأمني والعسكري (27)، فأصبحت الدولة أكثر اهتماماً بقضايا الأمن القومي ومكافحة الإرهاب وحماية الحدود

### ثانياً: العوامل الاقتصادية وتأثيرها في تحول أدوار الدولة

أثرت العوامل الاقتصادية بشكل كبير في تحول أدوار الدولة المعاصرة، خصوصاً بعد انتشار النظام الرأسمالي والعولمة الاقتصادية ففي السابق كانت الدولة تتدخل بشكل مباشر في النشاط الاقتصادي من خلال إدارة المشاريع العامة والسيطرة على الأسواق، إلا أن التطورات الاقتصادية العالمية دفعت العديد من الدول إلى تقليل هذا التدخل والاعتماد على اقتصاد السوق لقد ساهمت العولمة الاقتصادية في زيادة الترابط بين اقتصاديات العالم، مما جعل الدول أكثر انفتاحاً على التجارة والاستثمار الأجنبي (28) ونتيجة لذلك، أصبح دور الدولة يتركز في تنظيم الاقتصاد ووضع القوانين التي تضمن المنافسة العادلة وحماية المستهلك بدلاً من السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي. كما أن الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، أظهرت أهمية تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني ودعم المؤسسات المالية وتوفير فرص العمل. وهذا يعني أن الدولة لم تتخلى عن دورها الاقتصادي بشكل كامل، وإنما تغيرت طبيعة هذا الدور بما يتناسب مع المتغيرات الحديثة ومن جهة أخرى أدى ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى زيادة مسؤوليات الدولة في تقديم الخدمات (29) الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، فأصبحت الحكومات مطالبة بتوفير التعليم والرعاية الصحية والسكن وفرص العمل.

### ثالثاً: العوامل الاجتماعية والثقافية

ساهمت العوامل الاجتماعية والثقافية في إحداث تغييرات كبيرة في أدوار الدولة المعاصرة، إذ إن زيادة عدد السكان وتنوع احتياجات المجتمع فرضت على الدولة توسيع خدماتها الاجتماعية والثقافية لقد أدى النمو السكاني السريع إلى زيادة الطلب على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، مما دفع الدولة إلى تطوير مؤسساتها الإدارية والخدمية (30) كما أن ارتفاع مستوى الوعي لدى المواطنين جعلهم أكثر مطالبة بحقوقهم السياسية والاجتماعية، وبالتالي أصبحت الدولة مطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع ومن العوامل المهمة أيضاً انتشار وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي التي ساهمت في زيادة وعي الأفراد بالقضايا السياسية والاجتماعية، وأصبحت الحكومات تحت رقابة مستمرة من الرأي العام وهذا الأمر دفع الدولة إلى الاهتمام بالشفافية ومكافحة الفساد وتحسين أدائها الإداري. كذلك أثرت العولمة الثقافية في قيم المجتمعات وعاداتها، حيث أصبح هناك تفاعل مستمر بين الثقافات المختلفة، مما دفع الدول إلى العمل على حماية هويتها الثقافية وفي الوقت نفسه الانفتاح على العالمي.

### رابعاً: التطور التكنولوجي وأثره في تحول أدوار الدولة

يعد التطور التكنولوجي من أكثر العوامل تأثيراً في تغيير أدوار الدولة المعاصرة، إذ أحدثت الثورة الرقمية تحولاً كبيراً في طريقة إدارة الدولة لمؤسساتها وعلاقتها بالمواطنين فقد ساهمت التكنولوجيا الحديثة في تطوير الإدارة الإلكترونية، حيث أصبحت الحكومات تعتمد على الأنظمة الرقمية في تقديم الخدمات للمواطنين، مثل إصدار الوثائق الرسمية ودفع الرسوم وإنجاز المعاملات عبر الإنترنت (31) وهذا التطور ساعد على تقليل الروتين وتحسين سرعة الأداء الإداري كما أدى انتشار الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة إلى تسهيل انتقال المعلومات بين الدول، مما جعل العالم أكثر

(26) محمد السيد سليم، تحولات النظام الدولي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص 41-45.

(27) حسن ناعفة، الأمم المتحدة في نصف قرن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 67.

(28) سمير أمين، العولمة والتنمية، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 88-92.

(29) جوزيف ستيغلنز، العولمة ومساوئها، ترجمة: فالح عبدالجبار، دار المدى، بغداد، 2004، ص 101.

(30) برهان غليون، اغتيال العقل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 59.

(31) نبيل علي، الثقافة العربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص 132.

ترابطا وفي المقابل، ظهرت تحديات جديدة مثل الجرائم الإلكترونية واختراق البيانات، الأمر الذي دفع الدولة إلى تطوير قدراتها الأمنية والتشريعية لمواجهة هذه التحديات ومن الجوانب المهمة أيضاً أن التكنولوجيا ساعدت الدولة على تحسين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال استخدام البيانات والإحصاءات الحديثة<sup>(32)</sup>، مما أدى إلى رفع كفاءة المؤسسات الحكومية كذلك أثرت التكنولوجيا في المجال العسكري، حيث أصبحت الدول تعتمد على التقنيات الحديثة في الدفاع والأمن، مثل الطائرات المسيرة وأنظمة المراقبة الإلكترونية

خامساً: العولمة وأثرها في تغيير دور الدولة

تعتبر العولمة من أهم العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل أدوار الدولة المعاصرة، إذ أدت إلى زيادة الترابط بين دول العالم في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية لقد ساهمت العولمة في تقليل قدرة الدولة على السيطرة الكاملة على حدودها الاقتصادية، بسبب حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والمعلومات. كما أن الشركات متعددة الجنسيات أصبحت تمتلك تأثيراً كبيراً في الاقتصاد العالمي<sup>(33)</sup>، مما أثر في سياسات الدول الاقتصادية ومن الناحية السياسية، أدت العولمة إلى تعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية، وأصبحت بعض القرارات الدولية تؤثر بشكل مباشر في السياسات الداخلية للدول. كما أن انتشار مفاهيم حقوق الإنسان والديمقراطية جعل الدول تواجه ضغوطاً دولية من أجل احترام الحريات العامة. وفي المجال الثقافي، ساهمت العولمة في انتقال الأفكار والقيم بين المجتمعات، مما أدى إلى ظهور تحديات تتعلق بالحفاظ على الهوية الوطنية والثقافية ورغم الآثار الإيجابية للعولمة في مجالات التكنولوجيا والتجارة، إلا أنها أدت أيضاً إلى زيادة الفجوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والنامية<sup>(34)</sup>، مما فرض على الدولة دوراً جديداً يتمثل في حماية الفئات الضعيفة وتحقيق التوازن الاجتماعي يتضح مما سبق أن الدولة المعاصرة شهدت تحولات كبيرة في أدوارها نتيجة مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية. فلم تعد الدولة مجرد سلطة تحافظ على الأمن والنظام، بل أصبحت مؤسسة شاملة مسؤولة عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية حقوق الإنسان ومواكبة التطورات العالمية كما أن العولمة والتطور التكنولوجي فرضا على الدولة تحديات جديدة تتطلب تحديث مؤسساتها وأساليب إدارتها، حتى تتمكن من التكيف مع التغييرات المتسارعة في العالم. لذلك فإن نجاح الدولة المعاصرة يعتمد على قدرتها في تحقيق التوازن بين المحافظة على سيادتها الوطنية والانفتاح على المجتمع الدولي وفي النهاية، يمكن القول إن تحول أدوار الدولة عملية مستمرة ترتبط بطبيعة التطورات التي يشهدها العالم، ولذلك ستبقى الدولة مطالبة بالتجديد والتكيف من أجل تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الاستقرار والتنمية.

المطلب الثاني: الفضاء السيبراني وأزمة الاحتكار السلطوي للمعلومة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية هائلة أدت إلى ظهور ما يعرف بالفضاء السيبراني، وهو فضاء رقمي مفتوح يعتمد على شبكات الاتصال الحديثة والإنترنت في تبادل المعلومات والبيانات. وقد أصبح هذا الفضاء جزءاً أساسياً من حياة الأفراد والدول، لأنه أسهم في تسهيل التواصل ونقل المعرفة وسرعة الوصول إلى المعلومات إلا أن هذا التطور التكنولوجي أحدث تغييرات عميقة في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، خصوصاً فيما يتعلق بالمعلومة ووسائل التحكم بها<sup>(35)</sup> ففي السابق كانت الحكومات والأنظمة السياسية تمتلك قدرة كبيرة على احتكار المعلومات والسيطرة على وسائل الإعلام التقليدية، لكن انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى تراجع هذا الاحتكار وظهور تحديات جديدة أمام السلطات السياسية وقد أدى ذلك إلى بروز ما يعرف بأزمة الاحتكار السلطوي للمعلومة، حيث أصبحت الدولة تواجه صعوبة في السيطرة الكاملة على تدفق المعلومات بسبب الانفتاح الرقمي والتطور السريع لوسائل الاتصال الحديثة. لذلك أصبح الفضاء السيبراني ساحة جديدة للصراع السياسي والفكري والإعلامي بين الحكومات والمجتمعات.

أولاً: مفهوم الفضاء السيبراني وخصائصه

يقصد بالفضاء السيبراني البيئة الرقمية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات والبيانات باستخدام الحواسيب وشبكات الإنترنت. ويشمل هذا الفضاء مواقع التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية المختلفة التي أصبحت جزءاً أساسياً من حياة الإنسان المعاصر. ويتميز الفضاء السيبراني بعدة خصائص جعلته مختلفاً عن وسائل الاتصال التقليدية، ومن أهمها السرعة الكبيرة في نقل المعلومات، والقدرة على تجاوز الحدود الجغرافية، إضافة إلى سهولة الوصول إلى مصادر المعرفة<sup>(36)</sup> كما أن هذا الفضاء يسمح للأفراد بالتعبير عن آرائهم بحرية والمشاركة في

(32) مانويل كاستلز، عصر المعلومات، ترجمة: احمد محمود، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2005، ص 98-101.

(33) عبدالاله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 44.

(34) انتوني غديز، علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005، ص 211-214.

(35) عبدالهادي محمد، الفضاء السيبراني وتحولات السلطة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2018، ص 14-18.

(36) مانوسل كاستلز، مجتمع الشبكة، ترجمة: حسن قبيسي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 57-60.

القضايا السياسية والاجتماعية ومن الخصائص المهمة أيضاً أن الفضاء السبيرياني يتميز بالتفاعلية، إذ لا يقتصر دور الأفراد فيه على استقبال المعلومات فقط، بل أصبح بإمكانهم إنتاج المحتوى ونشره والتأثير في الرأي العام. وهذا الأمر أدى إلى تراجع احتكار الحكومات ووسائل الإعلام التقليدية للمعلومة. كما ساعد الفضاء السبيرياني على تعزيز مفهوم المجتمع الرقمي، حيث أصبحت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا والاتصال الإلكتروني

#### ثانياً: مفهوم الاحتكار السلطوي للمعلومة

يقصد بالاحتكار السلطوي للمعلومة سيطرة السلطة السياسية أو الحكومات على وسائل إنتاج المعلومات ونشرها، بهدف التأثير في الرأي العام وتوجيه المجتمع بما يخدم أهدافها السياسية. وقد كان هذا الاحتكار واضحاً في فترات سابقة عندما كانت وسائل الإعلام التقليدية مثل الصحف والإذاعة والتلفزيون تخضع لرقابة الدولة. لقد اعتمدت الأنظمة السياسية لفترات طويلة على التحكم بالمعلومة باعتبارها أداة من أدوات السلطة، إذ كانت الحكومات تحدد نوع الأخبار التي يتم نشرها، وتمنع تداول المعلومات التي قد تهدد استقرارها أو تكشف نقاط ضعفها لكن مع تطور الإنترنت (37) ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الصعب على الحكومات احتكار المعلومات بشكل كامل، لأن الأفراد أصبحوا يمتلكون القدرة على نقل الأخبار ونشر الصور والفيديوهات بشكل مباشر وسريع (38) ومن هنا بدأت أزمة الاحتكار السلطوي للمعلومة، حيث فقدت الدولة جزءاً كبيراً من قدرتها على السيطرة على تدفق الأخبار والمعلومات، الأمر الذي أدى إلى تغيير العلاقة بين السلطة والمجتمع.

#### ثالثاً: تأثير الفضاء السبيرياني في تراجع الاحتكار السلطوي للمعلومة

أدى الفضاء السبيرياني إلى إضعاف قدرة الحكومات على احتكار المعلومة، وذلك بسبب الانتشار الواسع للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي التي سمحت بتداول الأخبار بسرعة كبيرة. ففي الوقت الحاضر أصبح بإمكان أي شخص يمتلك هاتفاً ذكياً أن ينقل الأحداث مباشرة إلى العالم، وهذا الأمر جعل الرقابة الحكومية أقل تأثيراً مقارنة بالماضي. كما أن المنصات الرقمية وفرت مساحة واسعة للتعبير (39) عن الرأي، الأمر الذي ساهم في زيادة وعي المواطنين بالقضايا السياسية والاجتماعية. وقد لعب الفضاء السبيرياني دوراً مهماً في الحركات الاحتجاجية التي شهدتها العديد من الدول، حيث استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم المظاهرات ونشر المعلومات وكشف الانتهاكات. وهذا ما جعل الحكومات تنظر إلى الفضاء السبيرياني باعتباره مجالاً مؤثراً في الاستقرار السياسي ومن جهة أخرى، أدى تدفق المعلومات بشكل حر إلى ظهور تحديات جديدة مثل انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات والحروب الإلكترونية، مما دفع الحكومات إلى محاولة فرض رقابة رقمية وتشديد القوانين المتعلقة باستخدام الإنترنت.

#### رابعاً: الرقابة الرقمية ومحاولات استعادة السيطرة على المعلومة

مع تراجع قدرة الحكومات على احتكار المعلومات، اتجهت العديد من الدول إلى استخدام وسائل جديدة للرقابة الرقمية بهدف استعادة السيطرة على الفضاء السبيرياني. ومن أبرز هذه الوسائل مراقبة المحتوى الإلكتروني، وحجب بعض المواقع الإلكترونية، وتتبع حسابات الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي. كما قامت بعض الحكومات بسن قوانين خاصة بالجرائم الإلكترونية من أجل تنظيم استخدام الإنترنت ومواجهة التهديدات الأمنية (40) إلا أن هذه السياسات أثارت جدلاً واسعاً بين من يرى أنها ضرورية لحماية الأمن والاستقرار، وبين من يعتبرها انتهاكاً لحرية التعبير وحق الأفراد في الوصول إلى المعلومات. وقد أدى التطور التكنولوجي أيضاً إلى ظهور وسائل متقدمة للمراقبة تعتمد على الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة، مما منح الحكومات قدرة أكبر على متابعة النشاط الرقمي للأفراد. لكن في المقابل، ساهم التطور التقني نفسه في توفير أدوات تساعد الأفراد (41) على حماية خصوصيتهم، مثل برامج التشفير والشبكات الافتراضية الخاصة، وهو ما جعل الصراع بين السلطة والفضاء السبيرياني مستمراً ومتجدداً.

(37) يورغن هابرماس، الفضاء العمومي، ترجمة: فالح عبد الجبار، دار المدى، بغداد، 2004، ص 88.

(38) عبدالاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ص 101.

(39) كلاي شبركي، قوة التنظيم بدون منظمات، ترجمة: احمد مغربي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2012، ص 76-79.

(40) عبدالرحمن تيشوري، الاعلام الرقمي والتحولت السياسية، دار البداية، عمان، 2017، ص 92.

(41) اولريش بيك، مجتمع المخاطر، ترجمة: جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2013، ص 154-156.

#### خامساً: الآثار السياسية والاجتماعية للفضاء السيبراني

ترك الفضاء السيبراني آثاراً كبيرة على المجتمعات والأنظمة السياسية، فقد ساهم في تعزيز حرية التعبير وزيادة مشاركة الأفراد في الحياة العامة. كما أصبح أداة مهمة لنشر الوعي السياسي والثقافي بين الشباب. وفي المجال السياسي، أدى الفضاء السيبراني إلى زيادة تأثير الرأي العام في القرارات الحكومية<sup>(42)</sup>، لأن الحكومات أصبحت تواجه رقابة مجتمعية مستمرة عبر المنصات الرقمية. كذلك ساعد هذا الفضاء على تعزيز الشفافية وكشف قضايا الفساد والانتهاكات. أما اجتماعياً، فقد ساهم الفضاء السيبراني في تغيير أنماط التواصل والعلاقات الاجتماعية، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً أساسياً من الحياة اليومية. لكنه في الوقت نفسه أدى إلى ظهور مشكلات جديدة مثل الإدمان الرقمي والعزلة الاجتماعية وانتشار خطاب الكراهية

ومن الناحية الأمنية، أصبح الفضاء السيبراني مجالاً للحروب الإلكترونية والهجمات الرقمية التي تستهدف الدول والمؤسسات، مما دفع الحكومات إلى إنشاء وحدات خاصة بالأمن السيبراني لحماية البنية التحتية الرقمية يتضح من خلال ما سبق أن الفضاء السيبراني أحدث تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، خصوصاً فيما يتعلق بالمعلومة وطرق تداولها. فقد أدى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى تراجع قدرة الحكومات على احتكار المعلومات، وأصبح الأفراد يمتلكون دوراً أكبر في إنتاج المحتوى والتأثير في الرأي العام. وفي المقابل، حاولت الحكومات تطوير وسائل جديدة للرقابة الرقمية بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار، مما أدى إلى استمرار الصراع بين حرية المعلومات ومحاولات السيطرة عليها. كما أن الفضاء السيبراني لم يعد مجرد وسيلة تقنية، بل أصبح مجالاً سياسياً وثقافياً وأمنياً يؤثر بشكل مباشر في استقرار الدول والمجتمعات. لذلك فإن التعامل مع هذا الفضاء يتطلب تحقيق توازن بين حماية الأمن القومي وضمان حرية التعبير وحق الأفراد في الوصول إلى المعلومات.

#### المبحث الثالث: الانعكاسات على النظم السياسية المعاصرة (دراسة تطبيقية)

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية واقتصادية وتكنولوجية كبيرة أثرت بشكل مباشر في طبيعة النظم السياسية المعاصرة. فقد أدى التطور التكنولوجي والعولمة والانفتاح الإعلامي إلى ظهور تغيرات واضحة في أساليب الحكم والعلاقة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي انعكس على استقرار الأنظمة السياسية وطريقة إدارتها للشؤون العامة. وأصبحت النظم السياسية تواجه تحديات متعددة تتعلق بقدرتها على تحقيق التنمية والاستقرار والحفاظ على الشرعية السياسية، خاصة مع ازدياد وعي المواطنين وانتشار وسائل الاتصال الحديثة. كما أن الأحداث العالمية والأزمات الاقتصادية والصراعات الدولية ساهمت في إعادة تشكيل بنية الأنظمة السياسية في مختلف دول العالم. وتحاول هذه الدراسة توضيح أهم الانعكاسات التي أثرت في النظم السياسية المعاصرة، مع التركيز على بعض النماذج التطبيقية التي تبين طبيعة التغيرات التي شهدتها الأنظمة السياسية في العصر الحديث يقصد بالنظام السياسي مجموعة المؤسسات والقوانين والقواعد التي تنظم عملية الحكم داخل الدولة، وتحدد العلاقة بين السلطات المختلفة وبين الدولة والمجتمع<sup>(43)</sup> ويختلف شكل النظام السياسي من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة النظام الدستوري والثقافة السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهدت النظم السياسية المعاصرة تطورات كبيرة نتيجة التغيرات الدولية والتقدم التكنولوجي، حيث أصبحت أكثر ارتباطاً بالتأثيرات الخارجية والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام الحديثة. وتنقسم النظم السياسية عادة إلى نظم ديمقراطية تقوم على التعددية السياسية وحرية الانتخابات، ونظم سلطوية تتركز فيها السلطة بيد فئة محددة أو حزب واحد. إلا أن العديد من الدول أصبحت تجمع بين خصائص مختلفة نتيجة التحولات السياسية الحديثة. كما أن التطورات العالمية فرضت على الأنظمة السياسية ضرورة التكيف مع المتغيرات الجديدة، خصوصاً في مجالات حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والشفافية الإدارية

#### المطلب الأول: أزمة الديمقراطية التمثيلية وصعود النماذج التكنوقراطية

شهدت الديمقراطية التمثيلية خلال العقود الأخيرة تحديات كبيرة أثرت في قدرتها على تحقيق الاستقرار السياسي والاستجابة لمطالب المواطنين، إذ أصبحت العديد من المجتمعات تعاني من تراجع الثقة بالمؤسسات السياسية والأحزاب التقليدية<sup>(44)</sup>. وقد أدى ذلك إلى بروز أزمات سياسية واجتماعية دفعت بعض الدول إلى الاعتماد على النماذج التكنوقراطية كوسيلة لإدارة الأزمات وتحقيق الكفاءة في العمل الحكومي

وتقوم الديمقراطية التمثيلية على مبدأ انتخاب ممثلين عن الشعب يتولون إدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات السياسية، إلا أن هذا النموذج واجه انتقادات متزايدة بسبب ضعف المشاركة السياسية وانتشار الفساد وصعود الشعبوية السياسية وفي المقابل، برزت النماذج التكنوقراطية التي تعتمد

(42) ميشيل فوكو، مصدر سبق ذكره، ص 144.

(43) علي الدين هلال، النظم السياسية العربية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 18-22.

(44) ديفيد هيلد، نماذج الديمقراطية، ترجمة: فؤاد زكريا، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص 28-31.

على الخبراء والمتخصصين في إدارة الدولة بعيداً عن الصراعات الحزبية، حيث يُنظر إلى التكنوقراط على أنهم أكثر قدرة على معالجة المشكلات الاقتصادية والإدارية بطريقة علمية وعملية وتحاول هذه الدراسة توضيح أسباب أزمة الديمقراطية التمثيلية، وبيان العوامل التي ساهمت في صعود النماذج التكنوقراطية، مع توضيح أهم الآثار السياسية والاجتماعية لهذه التحولات

أولاً: مفهوم الديمقراطية التمثيلية وخصائصها

تعرف الديمقراطية التمثيلية بأنها نظام سياسي يقوم على انتخاب ممثلين عن الشعب يتولون مهمة إدارة الدولة وصنع القوانين واتخاذ القرارات السياسية نيابة عن المواطنين. ويعد هذا النموذج من أكثر الأنظمة السياسية انتشاراً في العالم المعاصر وتتميز الديمقراطية التمثيلية بعدة خصائص، من أهمها وجود انتخابات دورية، والتعددية الحزبية، والفصل بين السلطات، وحرية التعبير، واحترام الدستور والقانون (45). كما تقوم على مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي من خلال الانتخابات وقد ساهم هذا النموذج في تعزيز المشاركة السياسية ومنح المواطنين فرصة التأثير في القرارات العامة، إلا أن التطورات الحديثة أظهرت وجود مشكلات عديدة تتعلق بفعالية المؤسسات التمثيلية وقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع ومن أبرز الانتقادات الموجهة للديمقراطية التمثيلية أن النخب السياسية والأحزاب أصبحت أحياناً بعيدة عن هموم المواطنين الحقيقية، مما أدى إلى تراجع الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية

ثانياً: أسباب أزمة الديمقراطية التمثيلية

تعود أزمة الديمقراطية التمثيلية إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في طبيعة العلاقة بين المواطن والمؤسسات السياسية ومن أهم هذه الأسباب تراجع ثقة المواطنين بالأحزاب السياسية بسبب انتشار الفساد وضعف الأداء الحكومي (46) وعدم قدرة بعض الحكومات على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل كما أن العولمة والتطور التكنولوجي ساعدا على زيادة وعي المواطنين ومتابعتهم للأحداث السياسية بشكل مباشر، الأمر الذي جعلهم أكثر انتقاداً للنخب الحاكمة ومن الأسباب المهمة أيضاً صعود الحركات الشعبية التي استغلت حالة الغضب الشعبي تجاه النخب السياسية، حيث قدمت نفسها باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية ضد المؤسسات التقليدية

كذلك أدت الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008، إلى زيادة الضغوط على الأنظمة الديمقراطية وظهور احتجاجات واسعة ضد السياسات الاقتصادية الحكومية وقد انعكس ذلك في انخفاض نسب المشاركة السياسية والانتخابية في بعض الدول، إضافة إلى تصاعد الانقسامات الاجتماعية والسياسية

ثالثاً: مفهوم التكنوقراطية وأسباب صعودها

يقصد بالتكنوقراطية نظام أو أسلوب في الإدارة يعتمد على الخبراء والمتخصصين في إدارة شؤون الدولة، بدلاً من الاعتماد على السياسيين التقليديين أو الأحزاب السياسية وقد ظهر مفهوم التكنوقراطية بشكل واضح مع تعقد المشكلات الاقتصادية والإدارية الحديثة، حيث أصبحت الحكومات بحاجة إلى خبرات علمية وفنية لمعالجة الأزمات ومن أهم أسباب صعود النماذج التكنوقراطية فشل بعض الحكومات الحزبية في إدارة الأزمات الاقتصادية والسياسية (47)، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى تشكيل حكومات تكنوقراط تعتمد على الكفاءة والخبرة كما أن تراجع الثقة بالأحزاب السياسية شجع المواطنين أحياناً على تأييد الشخصيات المستقلة والخبراء باعتبارهم أكثر قدرة على إدارة الدولة بعيداً عن الصراعات السياسية. وقد برزت الحكومات التكنوقراطية بشكل واضح في بعض الدول الأوروبية خلال الأزمات الاقتصادية، مثل إيطاليا واليونان، حيث تم تكليف خبراء اقتصاديين بإدارة الحكومة بهدف تحقيق الاستقرار المالي

رابعاً: انعكاسات صعود النماذج التكنوقراطية

أدى صعود النماذج التكنوقراطية إلى ظهور انعكاسات سياسية واجتماعية متعددة، إذ يرى البعض أن التكنوقراط يمتلكون القدرة على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وحياداً بسبب اعتمادهم على الخبرة العلمية وقد ساهمت الحكومات التكنوقراطية في بعض الدول في معالجة الأزمات الاقتصادية وتحسين الإدارة العامة، خصوصاً في المجالات المالية والإدارية. إلا أن الاعتماد المفرط على التكنوقراط أثار مخاوف تتعلق بتراجع (48) الدور الديمقراطي، لأن الحكومات التكنوقراطية قد تبتعد عن الإرادة الشعبية وتعتمد بشكل أساسي على الخبراء غير المنتخبين. كما يرى بعض الباحثين أن التكنوقراطية قد تؤدي إلى إضعاف الأحزاب السياسية وتقليل المشاركة الشعبية في صنع القرار، مما يهدد أسس الديمقراطية التمثيلية. ومن جهة أخرى، فإن نجاح أي نموذج تكنوقراطي يعتمد على وجود مؤسسات قوية قادرة على تحقيق التوازن بين الكفاءة الإدارية والشرعية الديمقراطية.

(45) روبرت دال، الديمقراطية ونقادها، ترجمة: احمد زايد، عالم المعرفة، 2006، ص 73-76.

(46) كولن كراوتش، مابعد الديمقراطية، ترجمة: احمد حسان، دار التنوير، بيروت، 2013، ص 91-95.

(47) جان مينو، التكنوقراطية والسياسية، دار النهضة، القاهرة، 2008، ص 58-62.

(48) يورغن هابرماس، أزمة الشرعية، ترجمة: حسن صقر، دار الحوار، اللاذقية، 2004، ص 88.

#### خامساً: دراسة تطبيقية – الحكومات التكنوقراطية في أوروبا

شهدت بعض الدول الأوروبية خلال الأزمات الاقتصادية صعود الحكومات التكنوقراطية كوسيلة لمعالجة المشكلات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ففي إيطاليا، تم تشكيل حكومة برئاسة الخبير الاقتصادي ماريو مونتي عام 2011 بعد تفاقم الأزمة المالية، حيث اعتمدت الحكومة على مجموعة من التكنوقراط والخبراء الاقتصاديين لتنفيذ إصلاحات مالية. كما شهدت اليونان تشكيل حكومة تكنوقراطية خلال أزمة الديون الأوروبية، وذلك بهدف تنفيذ سياسات اقتصادية تتوافق مع متطلبات الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وقد ساهمت هذه الحكومات في اتخاذ قرارات اقتصادية سريعة، لكنها واجهت انتقادات بسبب ضعف التمثيل الشعبي وفرض إجراءات تقشف أثرت في المواطنين. وتوضح هذه التجارب أن الحكومات (49) التكنوقراطية قد تكون حلاً مؤقتاً للأزمات، لكنها لا تستطيع الاستغناء بشكل كامل عن الشرعية الديمقراطية والمشاركة السياسية

#### سادساً: مستقبل الديمقراطية التمثيلية في ظل التحديات الحديثة

تواجه الديمقراطية التمثيلية تحديات كبيرة في المستقبل نتيجة التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها ما تزال تمثل أحد أهم النماذج السياسية القائمة على المشاركة الشعبية وحرية التعبير. ومن المتوقع أن تشهد الأنظمة الديمقراطية محاولات للإصلاح من خلال تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وتطوير آليات المشاركة السياسية. كما أن التكنولوجيا الحديثة قد تساهم في تطوير أشكال جديدة (50) من الديمقراطية الرقمية التي تسمح للمواطنين بالمشاركة المباشرة في صنع القرار. وفي المقابل، فإن استمرار الأزمات الاقتصادية وتعاقد الشعبية قد يدفع بعض الدول إلى زيادة الاعتماد على النماذج التكنوقراطية أو السلطات التنفيذية القوية. لذلك فإن مستقبل الديمقراطية التمثيلية يعتمد على قدرة الأنظمة السياسية على تحقيق التوازن بين الكفاءة الإدارية والمشاركة الشعبية، مع الحفاظ على حقوق المواطنين والحريات العامة

ينضح من خلال هذه أن الديمقراطية التمثيلية تواجه أزمة حقيقية نتيجة تراجع ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية وتعاقد التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى ظهور النماذج التكنوقراطية التي تعتمد على الخبراء والمتخصصين باعتبارها بديلاً أو حلاً مؤقتاً لمعالجة الأزمات إلا أن التكنوقراطية، رغم ما تحققه من كفاءة إدارية، لا تستطيع أن تحل محل الديمقراطية بشكل كامل، لأن الشرعية السياسية والمشاركة الشعبية تبقى من الأسس المهمة لاستقرار الأنظمة السياسية ومن هنا فإن التحدي الأساسي أمام النظم السياسية المعاصرة يتمثل في إيجاد توازن بين متطلبات الكفاءة والخبرة من جهة، والحفاظ على المبادئ الديمقراطية وحقوق المواطنين من جهة أخرى

#### المطلب الثاني: أنماط الحكمانية كبديل للمفهوم التقليدي للإدارة الحكومية

شهدت الإدارة الحكومية خلال العقود الأخيرة تحولات كبيرة نتيجة التغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي أثرت في طبيعة عمل الدولة ووظائفها. فقد أصبح النموذج التقليدي للإدارة الحكومية، القائم على المركزية والبيروقراطية وسيطرة الدولة الكاملة على إدارة الشؤون العامة، غير قادر على الاستجابة بفعالية للتحديات الحديثة ومتطلبات التنمية. وفي ظل هذه التحولات ظهر مفهوم الحكمانية باعتباره نموذجاً (51) جديداً لإدارة الدولة يقوم على المشاركة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة. ويختلف مفهوم الحكمانية عن الإدارة الحكومية التقليدية في أنه لا يعتمد فقط على السلطة الحكومية، بل يقوم على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار وتنفيذ السياسات العامة. وقد برزت أنماط متعددة للحكمانية نتيجة تطور المجتمعات وتعاقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت الحكومات تعتمد على أساليب حديثة في الإدارة تقوم على اللامركزية والشراكة واستخدام التكنولوجيا. وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الحكمانية وأنماطها المختلفة، وبيان كيفية تحولها إلى بديل للمفهوم التقليدي للإدارة الحكومية، مع توضيح أهم التحديات والآثار المترتبة على هذا التحول

#### أولاً: مفهوم الحكمانية وخصائصها

يقصد بالحكمانية مجموعة الآليات والعمليات التي يتم من خلالها إدارة شؤون الدولة والمجتمع بطريقة تعتمد على التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص (52) والمجتمع المدني، بهدف تحقيق التنمية والاستقرار

ويتميز مفهوم الحكمانية بعدة خصائص تجعله مختلفاً عن الإدارة الحكومية التقليدية، ومن أهمها المشاركة المجتمعية، والشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والكفاءة في تقديم الخدمات العامة كما تقوم الحكمانية على مبدأ توزيع السلطة وعدم احتكارها من قبل الحكومة المركزية، حيث يتم إشراك المؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في عملية صنع القرار ومن الخصائص المهمة أيضاً اعتماد الحكمانية على الإدارة

(49) ولغناغ سترينك، أزمة الرأسمالية الديمقراطية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2017، ص112-115.

(50) ديفيد هيلد، الديمقراطية والعولمة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2009، ص97-101.

(51) علي السلمي، الإدارة العامة بين التقليد والحداثة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص22-25.

(52) البنك الدولي، الحكمانية والتنمية، واشنطن، 1992، ص14.

الحديثة والتكنولوجيا في تقديم الخدمات (53) وتحسين الأداء الحكومي، الأمر الذي ساهم في تطوير الإدارة العامة وتقليل الروتين الإداري. وقد أصبح مفهوم الحكمانية مرتبطاً بشكل كبير بمفهوم التنمية المستدامة، لأن تحقيق التنمية يتطلب وجود مؤسسات فعالة قادرة على إدارة الموارد بطريقة شفافة وعادلة

ثانياً: المفهوم التقليدي للإدارة الحكومية

يقوم المفهوم التقليدي للإدارة الحكومية على مركزية السلطة وسيطرة الدولة المباشرة على مختلف القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتبط هذا النموذج بالنظام البيروقراطي الذي يعتمد على التسلسل الإداري والالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية. ويعد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر من أبرز المفكرين الذين تناولوا مفهوم البيروقراطية باعتبارها نموذجاً لتنظيم العمل الإداري داخل الدولة. وقد ساهمت الإدارة التقليدية في تحقيق الاستقرار الإداري وبناء المؤسسات الحكومية، لكنها تعرضت لانتقادات عديدة بسبب كثرة الإجراءات الروتينية وضعف الكفاءة وبطء اتخاذ القرارات. كما أن هذا النموذج كان يعتمد على احتكار (54) الدولة لعملية صنع القرار وتقديم الخدمات، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى ضعف المشاركة المجتمعية وتراجع دور القطاع الخاص. ومع تعقد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وازدياد مطالب المواطنين، أصبحت الإدارة التقليدية غير قادرة على مواكبة التطورات الحديثة، مما دفع العديد من الدول إلى البحث عن نماذج إدارية جديدة أكثر مرونة وكفاءة

ثالثاً: الحكمانية الرشيدة كبديل للإدارة التقليدية

تعتبر الحكمانية الرشيدة من أهم النماذج الحديثة التي ظهرت كبديل للمفهوم التقليدي للإدارة الحكومية، إذ تقوم على مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة وتحقيق العدالة في إدارة الموارد العامة. وقد ظهر مفهوم الحكمانية الرشيدة بشكل واضح مع تزايد اهتمام المؤسسات الدولية بقضايا التنمية والإصلاح الإداري (55)، حيث أصبح ينظر إلى الحكم الرشيد باعتباره شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة

يتضح مما تقدم أن الدولة المعاصرة لم تفقد وجودها أو شرعيتها، لكنها تمر بتحولات عميقة أعادت تشكيل مفهوم السلطة والسيادة ووظائف الحكم. فالدولة انتقلت من نموذج السيطرة المطلقة إلى نموذج الإدارة الشبكية، ومن الإكراه المادي إلى التأثير الرمزي والقوة الناعمة كما أن العولمة والفضاء السيبراني لم يؤديا إلى زوال الدولة، بل فرضا عليها إعادة التكيف مع واقع جديد تتقاطع فيه السلطة السياسية مع التكنولوجيا والمعلومات والشبكات العابرة للحدود حيث برزت الحكمانية كنموذج يسعى إلى تجاوز قصور الإدارة التقليدية، مع الحفاظ على الدور التنظيمي للدولة داخل بنية عالمية أكثر تعقيداً وترابطاً وعليه، فإن مستقبل الدولة لا يتجه نحو الانهيار، بل نحو التحول وإعادة الصياغة بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي والعالمي

## المراجع

- أحمد عبدالمعطي. (2010). *تاريخ الفكر السياسي*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- إبراهيم، سعد الدين. (2012). *القوة الناعمة في العالم العربي*. القاهرة: دار الشروق.
- بدوي، عبدالرحمن. (1984). *موسوعة الفلسفة* (ج1). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بدوي، ثروت. (1982). *النظم السياسية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بلقزيز، عبدالاله. (2004). *العولمة والهوية الثقافية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بن عبدالرحمان، كلثوم. (2017). مقارنة مفاهيمية في مفهوم نظرية السلطة الرمزية وكيفية توظيفها للرأس المال الرمزي لدى بيير بورديو. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (31)، 236-223.
- البنك الدولي. (1992). *الحكمانية والتنمية*. واشنطن.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2002). *الحكم الرشيد والتنمية البشرية*. نيويورك.

(53) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الحكم الرشيد والتنمية البشرية، نيويورك، 2002، ص 31-35.

(54) ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، ترجمة: فؤاد زكريا، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص 154-158.

(55) البنك الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 20.

- بيك، اولريش. (2013). *مجتمع المخاطر* (ترجمة: جورج كتورة). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- بيير، بورديو. (1994). *السلطة الرمزية* (ترجمة: العديد من الباحثين). المركز الثقافي العربي.
- تيشوري، عبدالرحمن. (2017). *الإعلام الرقمي والتحولات السياسية*. عمان: دار البداية.
- حبس، توماس. (2011). *اللفيائان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة* (ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب). أبو ظبي: دار النشر للثقافة.
- دال، روبرت. (2006). *الديمقراطية ونقادها* (ترجمة: أحمد زايد). سلسلة عالم المعرفة.
- ستريك، ولفغانغ. (2017). *أزمة الرأسمالية الديمقراطية*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ستيغلنز، جوزيف. (2004). *العولمة ومسئولها* (ترجمة: فالح عبدالجبار). بغداد: دار المدى.
- السلمي، علي. (2006). *الإدارة العامة بين التقليد والحداثة*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.
- السنهوري، عبدالرزاق. (1989). *فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبية أمم شرقية*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- سليم، محمد السيد. (2012). *تحولات النظام الدولي*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- شبركي، كلاي. (2012). *قوة التنظيم بدون منظمات* (ترجمة: أحمد مغربي). بيروت: دار الكتاب العربي.
- الطماوي، سليمان. (1996). *السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- الطماوي، سليمان. (1998). *النظم السياسية والقانون الدستوري*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- عبدالوهاب، محمد رفعت. (2006). *النظم السياسية*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- علي، نبيل. (2001). *الثقافة العربية وعصر المعلومات*. الكويت: سلسلة عالم المعرفة.
- غديز، انتوني. (2005). *علم الاجتماع* (ترجمة: فايز الصياغ). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- غرامشي، أنطونيو. (1994). *دفاتر السجن* (ترجمة: فواز طرابلسي). بيروت: دار الطليعة.
- غليون، برهان. (2007). *اغتيال العقل*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- فوكو، ميشيل. (1990). *المراقبة والعقاب: ولادة السجن* (ترجمة: علي مقلد). بيروت: مركز الإنماء القومي.
- فيبر، ماكس. (2010). *الاقتصاد والمجتمع* (ترجمة: فؤاد زكريا). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- كاستلز، مانويل. (2005). *عصر المعلومات* (ترجمة: أحمد محمود). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- كاستلز، مانويل. (2008). *مجتمع الشبكة* (ترجمة: حسن قببسي). بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
- كراوتش، كولن. (2013). *ما بعد الديمقراطية* (ترجمة: أحمد حسان). بيروت: دار التنوير.
- لقوس، علي طاهر، & محمد، ملاح. (2016). *السلطة الرمزية عند بيير بورديو*. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (15)، 101-110.
- لوك، جون. (1959). *رسالتان في الحكم المدني* (ترجمة: ماجد فخري). بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع.
- ليلة، محمد كامل. (1984). *النظم السياسية: الدولة والحكومة*. بيروت: دار النهضة العربية.
- متولي، عبدالحميد. (1993). *القانون الدستوري والأنظمة السياسية*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- مينو، جان. (2008). *التكنوقراطية والسياسة*. القاهرة: دار النهضة.
- مونتسكيو. (1953). *روح القوانين* (ترجمة: عادل زعيتري). القاهرة: دار المعارف.

- محمد، عبدالهادي. (2018). *الفضاء السيبراني وتحولات السلطة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- نافعه، حسن. (2001). *الأمم المتحدة في نصف قرن*. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
- ناي، جوزيف. (2007). *القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية* (ترجمة: محمد توفيق البجيرمي). الرياض: مكتبة العبيكان.
- هايرماس، يورغن. (2004). *أزمة الشرعية* (ترجمة: حسن صقر). اللاذقية: دار الحوار.
- هايرماس، يورغن. (2004). *الفضاء العمومي* (ترجمة: فالح عبدالجبار). بغداد: دار المدى.
- هيلد، ديفيد. (2004). *نماذج الديمقراطية* (ترجمة: فؤاد زكريا). الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- هيلد، ديفيد. (2009). *الديمقراطية والعولمة*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.